جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس: جيوبوليتيك العلاقات الدولية

السنة الثالثة علاقات دولية 2021/2020

الدرس السادس: جدلية العلاقة بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك والجيوستراتيجية: ثالثا:الفرق بين التحليل الجيوبوليتيكي وتحليل الجغرافيا السياسية.

لعل أبرز جدل منهجي يثيرنا هو ذلك الذي يضعنا أمام تداخلات مفاهيمية لموضوعين أساسيين هما الجيوبوليتيك، والجغرافيا السياسية، وعلى نحو لا يساعد على وضع فواصل للتميز بينهما، ذلك أن كل المعاني التي استعملت فيها كلمة جيوبوليتيك أو جغرافيا سياسية، تعود إلى استعمال الجغرافيا كعلم في خدمة الحكومات أو الدول، لكن حقيقة الأمر تختلف عن ذلك، فالجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك يختص كل منهما بمجال معين يختلف عن الآخر من ناحية التناول والتحليل، هذا في الوقت الذي لا نستطيع إسقاط فكرة أن كل منهما يعتمد على الآخر في بعض الأحيان.

يمكننا الوقوف على العلاقة الوثيقة بين الجيوبوليتك والجغرافيا السياسية من خلال مجلة جيوبوليتيكا Geopolitika سنة 1924، بانها "علم علاقة الارض بالعمليات السياسية، وان موضوعها يقوم على قاعدة جغرافية عريضة لاسيما على الجغرافيا

السياسية التي هي علم الكائنات السياسية في مكانها وبيئتها"[1]، واذا كانت الجيوبوليتيك تعني السياسات الارضية فان الجغرافيا السياسية هي المنطلق لهذا الموضوع أو هي الاصل الذي تفرعت عنه الجيوبوليتيك، اذ يعتبر هاوسوفر "أن الجيوبوليتيك هي وليدة الجغرافيا السياسية، لانها المحرك لما يتناوله هذا العلم من حقائق فتجعل منها مادة يستعين بها القائد السياسي"[2].

واتساقا لما سبق، وجب التمييز بين الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية، اذ يمكن أن نعتبر ان الجغرافيا السياسية تقوم بتحليل الحقائق الجغرافية الداخلية التي تسهم في تكوين شخصية الدولة[3]، كما أنها تتناول دراسة الحقائق الجغرافية التي تكيف العلاقات الخارجية بين الدول، في حين تحاول الجيوبوليتيك أن تثبت أن الدولة كائن الحي، أو أنها كالإنسان تمر بمراحل الولادة والنمو والنضوج والشيخوخة، لذا فأن فلسفة الجيوبوليتيك يظهر في درجة التأكيد كل منهما على تأثير العامل الجغرافي في تفسير حركية الدول، فالمتشددون من مدرسة الجيوبوليتيك الألمانية يرون أن الحقائق الجغرافية هي "رهان" تحدد بصورة كلية نمو واضمحلال الدول وليست "إطار" كما في الجغرافيا السياسية، وليس هناك أي مجال آخر يناقض الأوامر الجغرافية الثابتة، وعليه فإنها توجه رجال السياسة والقادة العسكريين على حد سواء عند اتخاذ قرارات إستراتيجية، لذا فليس عجبا أن نجد المختصين في هذا الموضوع من الألمان يعلنون أن الجيوبوليتيك هي "الضمير الجغرافي للدولة"، أما رواد الجغرافيا السياسية فيعتبرون أن الجغرافيا تقوم بتكييف مجرى الدول وصورتها كحقيقة جغرافية ثابتة، إذ تعتبر متغيرا واحدا من بين متغيرات كثيرة تسهم في تكوين صورة الدول.

هذا من حيث الموضوع أما من حيث التعريف فالجغرافيا السياسية علم وصفي تحليلي يعالج العلاقات المكانية والحدود والموارد والنواحي الأخرى المتصلة بالوحدة السياسية أي الدولة، أما الجيوبولتيك هو علم تحليلي متفرع من الجغرافيا السياسية، يعالج معظم مفرداتها ملاحظا لها من زاوية المصلحة القومية للدولة وقراءة و/أو كتابة سلوكها الخارجي.

ومن ناحية الاهتمامات والانشغالات الفكرية، الجغرافيا السياسية تبحث في الدولة من منظور المكان الذي تشغله و/أو الإقليم الذي تمتد فيه/إليه كالمناخ، أشكال سطح الأرض والتربة، الأنهار الموجودة ضمن الإقليم، حدوده السياسية...الخ،[4] في حين أن الجيوبوليتيك يبحث في المكان من وجهة نظر الدولة، أي أهمية الحيز أو المجال الجغرافي الذي تشغله الدولة، وأثر ذلك في رسم سياساتها وخططها، بعبارة أخرى، إن الجيوبوليتيك تحاول الإجابة على تساؤل مفاده: كيف يؤثر المجال الجغرافي أو الإطار المكاني بكل مشتملاته ومكوناته في رسم سياسة الدولة، أو في رسم وتحديد إستراتيجيتها القومية، وكما يقول كارل هاوسهوفر "أن الجغرافيا السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المجال، بينما الجيوبوليتيك تبحث في المجال من وجهة نظر الدولة"[5].

وتستمد الجيوبوليتيك جوهرها العلمي من مصادر متنوعة كالجغرافيا، السياسة، التاريخ، الاستراتيجية العسكرية، وحسب هاوسهوفر الجغرافيا السياسية هي الأصل والجيوبولتيك هي الفرع: "إن الجيوبوليتيك وليدة الجغرافيا السياسية لأنها المحرك لما يتناوله هذا الأخير من حقائق فتجعل منها مادة يستعين بها الزعيم السياسي" فالجغرافيا السياسية، تأخذ بعين الاعتبار الدولة وتعني بتحليل بيئتها الطبيعية

والبشرية ومواردها القومية تحليلا موضوعيا، أما الجيوبوليتيك، فتقوم على دراسة الوضع الطبيعي للدولة بكل مشتملاته من ناحية مطالبها في مجال السياسة الدولية.

وإضافة إلى هذه الفروق يمكن أن نضيف التالي:

1. أن الجيوبوليتيك تقوم بالتخطيط والتحليل لما ينبغي أن تكون عليه أوضاع الدولة على ضوء خصوصياتها الجغرافية، بينما الجغرافية السياسية تدرس كيان الدولة كما هو فعلا، أي أنها تدرس واقع ما هو قائم.
2. أن الجيوبوليتيك متطورة ومتحركة لأنها مرتبطة بالإنسان ذو الحركة والتغير الدائمين، بينما الجغرافية السياسية تكاد تكون ثابتة.
3. أن الجيوبوليتيك تسخر القرائن الجغرافية في خدمة الدولة، بينما ترى الجغرافيا السياسية أن الجغرافيا هي صورة للدولة كالموارد، الحدود، المناخ، الموارد، التضاريس.

وفي ضوء ما تقدم نستنتج التالي:

أن التحليل الجيوبولتيكي يمكن الإفادة منه لأغراض عسكرية وسياسية، وهو يساعد القادة العسكريين والسياسيين على اتخاذ قراراتهم بشان إقحام القوة أو التراجع عنها بالانسحاب، كما أن التحليل الجيوبولتيكي يسهل تقدير المناطق التي يحتمل جدا أن يحدث فيها تصادم المصالح الدولية، وعلى ضوءه أيضا يمكن إعداد السياسات والخطط والمناهج التي تنطوي الاستراتيجية العليا[6]، فالجيوبوليتيك هو العلم الذي يعنى بدراسة وتحليل الواقع الجغرافي أو الإطار المكاني للدولة وتأثيره في رسم وتنفيذ سياستها الخارجية وصولا إلى تحقيق أهداف إستراتيجيتها العليا، أو أنها العلم الذي يبحث في العلاقة بين السياسة والرقعة الأرضية[7] بهدف تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدول وساستها، وهذا ما يجعل الجيوبوليتيك أكثر

صعوبة[8]، لأنها تقوم برسم تصورات مستقبلية على ضوء تفاعلات المكان الجغرافي والشكل السائد من الاستراتيجية الشاملة للدولة، ولهذا يتردد دائما مصطلح: القوة البرية والقوة البحرية والقوة الجوية، وبما أن الجيوبوليتيك في أساسها خطة للمستقبل السياسي لإقليم أو قارة أو للعالم، فإنها أقل موضوعية من الجغرافيا السياسية، لكنها ضرورة متلازمة مع الفكر السياسي في عصر القوميات والاستراتيجيات الشاملة للسيطرة وبسط النفوذ وتحقيق المصالح القومية في العالم أو في جزء منه، ورغم قدم الفكر الجيوبوليتيكي وتلازمه مع السياسات الإمبراطورية المختلفة في الماضي، إلا أنه أصبح أكثر تكاملا في يومنا الحاضر كموضوع للدراسة وهو في الحقيقة يشابه الخطط الاقتصادية العمرانية في الوقت الحاضر، وذلك لمعرفة المكان الذي تحتله دولة ما من خطط السياسة العالمية، والدور الذي يمكن أن تؤديه، ومن أجل مواجهة هذه الخطط بالقبول أو الرفض، ولاشك في أن تطور الفكر الجيوبوليتيكي وضرورته المعاصرة مرتبط باقتراب العالم من بعضه نتيجة التسهيلات التي حدثت في وسائل النقل والاتصال الفكري والإعلامي والتشابك الاقتصادي والتطور التكنولوجي الحادث[9].